رقم الوثيقة: MDE 14/047/2004=W
بيان صحفي رقم: OOV
بتاريخ: NT سبتمبر/ أيلول OMMQ

العراق: ينبغي إجراء تحقيق عاجل في عمليات قتل المدنيين على أيدي قوات الولايات المتحدة

تدعو منظم العفو الدولية إلى إجراء تحقيق في الهجمات الأخيرة التي قُتل خلالها مدنيون في العراق في ظروف ربما تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وقد صرح عبد السلام سيد أحمد، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، بأن "ثمة أنباء مثيرة للقلق حول ارتفاع حجم الخسائر بين صفوف المدنيين الذين يجدون أنفسهم عالقين في أتون المواجهات بين القوات الأمريكية والمتمردين، وبأن الوقت قد أزف للتساؤل عم إذا كان يمكن تجنب هذه الخسائر ومنع وقوع الوفيات غير الضرورية في المستقبل."

ووفقاً لتقارير الصحافة والمشافي، فإن ما لا يقل عن QQ شخصاً- بينهم العديد من النساء والأطفال- قد قُتلوا عندما هاجمت القوات الأمريكية يوم الجمعة أهدافاً زُعم أن لها علاقة بتنظيم القاعدة بالقرب من مدينة الفلوجة.

ففي NO سبتمبر/ أيلول، لقي ثلاثة عشر شخصاً مصرعهم، بينهم فتاة ومصور تلفزيوني يعمل مع قناة "العربية"، في شارع حيفا ببغداد، وذلك عندما أطلقت القوات الأمريكية النار من طائرة مروحية على جمهرة من الناس بزعم الرد على رصاصات أُطلقت من المنطقة نفسها. وقد عمد متحدث بلسان الجيش الأمريكي إلى تبرير ذلك الهجوم، ووصفه بأنه "ناجح". وقال المتحدث إن الجيش الأمريكي بذل قصارى جهده من أجل "القضاء على إمكانية وقوع أي أضرار جانبية". بيد أن التقارير الصحفية تتناقض مع الرواية الأمريكية التي تقول إن الطائرة المروحية تعرضت إلى إطلاق نار من المنطقة نفسها.

وقال عبد السلام سيد أحمد إنه "يتعين على القوات المتعددة الجنسيات أن تتخذ الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين واحترام مبدأي الضرورة والتناسب." وأضاف أن "منظمة العفو الدولية تطلب من هذه القوات المتعددة الجنسيات توضيحاً بشأن التدابير التي تتخذها لضمان تقيدها التام بالالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي."

وتعترف منظمة العفو الدولية بأن القوات المتعددة الجنسيات تواجه هجمات يومية، وهي من هذه الزاوية ملزمة بحماية أرواح جنودها، ولكنها في الوقت نفسه وبالقدر نفسه مسؤولة عن حماية المدنيين العراقيين.

وثمة ضرورة لتوضيح المسؤوليات القانونية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. فقد مُنحت هذه القوات صلاحيات واسعة بالعمل على "منع الإرهاب وردعه". إلا أن المعايير الدولية أو الوطنية التي يتعين عليها مراعاتها "لاتخاذ جميع التدابير الضرورية للإسهام في حفظ الأمن والاستقرار في العراق" لا تزال غير واضحة.

إن الحكومة العراقية المؤقتة مسؤولة عن ضمان وفاء القوات المتعددة الجنسيات، التي فوَّضتها صلاحية حماية المدنيين وحفظ الأمن والقانون والنظام في البلاد، بمهامها تلك في الوقت الذي يجب أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل دولة نشرت قوات تابعة لها في العراق تعتبر مسؤولة عن ضمان التزام أفراد قواتها بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع الأطراف في العراق إلى الوفاء التام بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك احترام جميع حقوق الإنسان التي يلتزم بها العراق بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي أصبح العراق دولة طرفاً فيها.